البيان المشترك للاجتماع الوزاري المشترك التاسع والعشرين بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي

رحّب وزراء خارجية دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في البيان الختامي لاجتماعهم الوزاري المشترك التاسع والعشرين بالتقدم الملموس المُحرز في إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، المُنشأة بموجب اتفاقية التعاون لعام 1988، مؤكدين الأهمية الخاصة لهذه الشراكة في ظلّ التهديدات الخطيرة التي تُهدد السلام والأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، فضلًا عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

وأشاد المجلس المشترك بنتائج القمة الأولى بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي التي عُقدت في بروكسل في 16 أكتوبر 2024م، تحت عنوان *»شراكة استراتيجية من أجل السلام والازدهار«*، وتطلّع إلى عقد القمة القادمة في المملكة العربية السعودية عام 2026م، وأقرّ بضرورة دعم التعددية وأهمية التنمية المستدامة والازدهار.

كما رحّب المجلس المشترك بنتائج المنتدى الوزاري رفيع المستوى الثاني بشأن الأمن الإقليمي، الذي عُقد في الكويت في 5 أكتوبر 2025م، وأشاد بعمل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج السيد لويجي دي مايو.

ورحّب المجلس بنتائج الحوار الأمني الإقليمي الثاني بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، الذي عُقد في بروكسل في 24 أبريل 2025م، وحثّ على الإسراع في تنفيذ نتائجه. كما رحّب الوزراء بالتبادلات القيّمة والتقدم المحرز في تعزيز التعاون في قضايا السلام والأمن والدفاع ذات الاهتمام المشترك منذ انعقاد المجلس المشترك الأخير، في مجالات مكافحة الإرهاب، والأمن البحري، والأمن السيبراني، ومنع الانتشار ونزع السلاح، والتأهب للكوارث وإدارة الطوارئ، بما في ذلك من خلال عقد ندوة حول الأمن البحري في بروكسل يومي 15 و16 مايو 2025م، والمائدة المستديرة حول الدبلوماسية السيبرانية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون (المسار 1.5) في الرياض يومي 1 و2 أكتوبر 2025م، بالتزامن مع المنتدى العالمي للأمن السيبراني، والتخطيط لعقد أول اجتماع لفريق عمل مكافحة الإرهاب بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون.

وأشاد المجلس بنتائج الاجتماع الأول لمديري التحقيقات الجنائية والاستخبارات من دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، الذي عُقد في أبوظبي في 5 فبراير

2025م، والذي عكس الأهمية التي يوليها الجانبان لتعزيز التعاون الأمني، بما في ذلك مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

وأكد المجلس المشترك التزام الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الراسخ بتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين المنطقتين في ظلّ بيئة التجارة العالمية المتغيرة. وأشاد بالمساهمات القيّمة لمنتدى الأعمال الثامن بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، الذي عُقد في الدوحة في أكتوبر 2024م، وشجع على المشاركة الفعّالة في النسخة التاسعة المقرر عقدها في الكويت يومي 5 و6 نوفمبر 2025م.

وأصدر المجلس توجيهاته بمواصلة الحوارات المستقبلية، بما في ذلك حوار التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون المقرر عقده عام 2025م، لمعالجة التعاون التنظيمي، وتوحيد المعايير، والتنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك المؤشرات الجغرافية، والجمارك، ومكافحة الاحتيال والتزوير والتهريب.

وأكد الوزراء كذلك أن الحوارات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون في هذا المجال ينبغي أن تؤدي إلى تحسين الوصول المتبادل إلى الأسواق، وتنويع سلاسل التوريد، وتطوير السياسات المواتية للاستثمار، والتكامل الاقتصادي، والتحديث، وتسهيل الاستثمار والتجارة في التقنيات المستدامة الآمنة منخفضة الكربون، وكفاءة الموارد، والتجارة الرقمية، وسلاسل القيمة العالمية المستدامة. وأكدوا على توحيد الجهود لبناء اقتصادات مستدامة ومتنوعة تُفيد شعوبنا وتُسهم في العمل المناخي العالمي، بما يتماشى مع اتفاقية باريس والظروف والالتزامات الوطنية لكل دولة.

ورحّب المجلس المشترك بالتقدم المحرز في مجالات التعاون بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي ضمن مجموعات العمل المشتركة المعنية بالطاقة، وتغير المناخ، والبيئة، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري، والأمن الغذائي، والنقل، وتكنولوجيا الفضاء، والتعليم، والبحث العلمي، والابتكار، والمياه، والهيدروجين، والصحة العامة، والتنمية المستدامة، والشباب.

ورحّب المجلس بنتائج الاجتماع الوزاري الأول للطاقة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، الذي عُقد في بروكسل في 25 نوفمبر 2024م، وشجع على

عقد الاجتماع الوزاري المقبل في إحدى دول مجلس التعاون عام 2026م، مثمنًا التعاون في مجال الطاقة بين الجانبين، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والهيدروجين النظيف، والكهرباء، والتقنيات الجديدة.

ورحّب المجلس المشترك بتوقيع مذكرة التفاهم بشأن "الترتيبات الإدارية" بين مركز إدارة الطوارئ في مجلس التعاون والمديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية، بهدف تعزيز التعاون في مجال الكوارث والطوارئ.

ورحّب المجلس بالجهود المستمرة في مجال التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون في قطاع الصحة العامة، مؤكدًا أهمية تعزيز قدرات الاستجابة السريعة والتأهب للأوبئة والطوارئ الصحية، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الجانبين.

كما رحّب المجلس بالتعاون القائم في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، مشددًا على أهمية تطوير هذا التعاون بما يشمل مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في بناء القدرات البشرية والتنمية المستدامة.

ورحّب المجلس كذلك بالتعاون في مجال النقل والفضاء، مؤكدًا أهمية تعزيز الربط الجوي والبحري والبري بين الجانبين، وتبادل الخبرات في مجالات أمن وسلامة النقل والفضاء، واستكشاف فرص الشراكات المستقبلية في هذه القطاعات الحيوية.

وأكد الوزراء مجددًا التزامهم بتوسيع التعاون في المجالات الرقمية، بما في ذلك التحول الرقمي، والأمن السيبراني، والتجارة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والابتكار التكنولوجي، مشددين على أهمية بناء بنية تحتية رقمية آمنة وموثوقة لتعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

كما رحّب المجلس المشترك بالتعاون في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، والتصدي لتحديات تغيّر المناخ، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية، مؤكدين على أهمية التحول نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون.

وأكد المجلس المشترك دعمه المستمر للتعاون في مجالات الأمن الغذائي والمائي، مشددًا على أهمية ضمان استدامة الموارد وتطوير التقنيات الزراعية والمائية الحديثة لزيادة الإنتاجية ومواجهة التحديات البيئية.

ورحّب المجلس بالتعاون في مجال العمل الإنساني والإغاثي، مؤكدًا التزام الجانبين بتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية، ودعم وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها دون عوائق، بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني.

كما أكد الوزراء على أهمية مكافحة خطاب الكراهية والتطرف والعنصرية، وتعزيز قيم التسامح والحوار بين الأديان والثقافات، بما يسهم في ترسيخ السلام والأمن المجتمعي.

وأشاد المجلس بالجهود المشتركة لتسهيل التواصل بين شعوب الجانبين، ورحّب بالخطوات التي من شأنها تعزيز التبادل الثقافي والسياحي والتعليمي، ودعم التوجه نحو إقرار ترتيبات سفر متبادلة دون تأشيرة بين مواطني دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، بما يعزز الروابط بين المجتمعات.

ورحّب المجلس المشترك بتنامي التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة، مؤكدًا أهمية ضمان أمن الطاقة وتنوع مصادرها، وتعزيز الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والابتكار في التقنيات النظيفة، وتطوير البنية التحتية اللازمة للتحول نحو الطاقة المستدامة.

كما شدّد الوزراء على أهمية التعاون في مجال الهيدروجين النظيف بوصفه مصدرًا واعدًا للطاقة في المستقبل، وعلى ضرورة تطوير الأطر التنظيمية والتكنولوجية التي تسهم في تعزيز إنتاجه ونقله واستخدامه بشكل فعّال ومستدام.

وأكد المجلس المشترك دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أمن سلاسل الإمداد العالمية للطاقة، وتجنب أي انقطاعات قد تؤثر على استقرار الأسواق الدولية، مشددين على أهمية التنسيق المستمر بين الجانبين لمواجهة التحديات المستقبلية في هذا المجال.

كما رحّب المجلس بالتعاون في مجال البيئة وتغيّر المناخ، مؤكدًا الالتزام المشترك باتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، والعمل معًا للحد من

الانبعاثات وتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة، بما في ذلك إعادة التشجير وحماية النظم البيئية البحرية والبرية.

وأشاد المجلس المشترك بالجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون في مواجهة تغيّر المناخ، بما في ذلك المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى خفض الانبعاثات وتحقيق الحياد الصفري للكربون، وتطوير مشاريع الطاقة النظيفة والتقنيات البيئية الحديثة.

كما أكّد الجانبان أهمية التعاون في مجال الأمن البحري وضمان حرية الملاحة في الممرات البحرية الدولية، لاسيما في الخليج العربي وبحر عمان والبحر الأحمر، مؤكدين أن أمن واستقرار هذه الممرات أمر حيوي للاقتصاد العالمي.

ودعا الوزراء إلى تعزيز التنسيق في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، مؤكدين أهمية تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة المختصة في الجانبين.

ورحّب المجلس المشترك بالتعاون القائم في مجال مكافحة الإرهاب، مشيدًا بجهود التحالف الدولي ضد داعش، ومؤكدًا ضرورة التصدي لجميع التنظيمات الإرهابية والفكر المتطرف الذي يغذيها، وفقًا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما شدّد الجانبان على أهمية منع استغلال الفضاء الإلكتروني في الأنشطة الإجرامية أو الإرهابية، والعمل على تعزيز الأمن السيبراني وبناء القدرات في هذا المجال الحيوي.

وأكد المجلس المشترك التزام الجانبين بتعزيز الحوار السياسي والأمني بينهما على المستويين الوزاري والفني، ومواصلة العمل من خلال اللجان وفرق العمل المشتركة، لتحقيق مصالحهما المشتركة وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وأشار المجلس المشترك إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان نيويورك بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين، باعتباره تعبيرًا واضحًا عن الإرادة الدولية لرسم مسار لا رجعة فيه لبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين وجميع شعوب المنطقة، ودعم تحقيق دولة فلسطين

المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة اقتصاديًا، والتي تعيش جنبًا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

واستذكر المجلس المشترك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 12 يونيو 2025م، والذي يدعو إلى وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار في غزة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية دون عوائق وبشكل آمن، واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين، ورفض التهجير القسري في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كما دعا إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2735 (يونيو 2024م)، مشددًا على ضرورة إطلاق سراح الرهائن وتبادل الأسرى الفلسطينيين.

وأعرب المجلس المشترك عن قلقه العميق إزاء الكارثة الإنسانية في غزة، بما في ذلك تقارير الأمم المتحدة عن المجاعة وتدهور الأوضاع الصحية والمعيشية. ودعا إسرائيل إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية فورًا ودون عوائق وبشكل آمن، وتوزيعها بشكل مستدام وعلى نطاق واسع في غزة وفي جميع أنحاءها، بالإضافة إلى حماية المرافق الإنسانية والعاملين فيها، وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وتماشيًا مع قرار مجلس الأمن رقم 2730. وشدد المجلس المشترك على الدور الأساسي للأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها الأونروا، التي تقدم دعمًا حيويًا للسكان المدنيين في غزة والمنطقة ككل.

وإلى جانب المساعدات الإنسانية، التزم المجلس المشترك بالتعاون مع الشركاء الدوليين في عملية إنعاش وإعادة إعمار غزة مستقبلًا، بناءً على خطة إعادة الإعمار العربية-التعاونية وإعلان نيويورك.

وأشاد المجلس المشترك بجهود الوساطة التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية لضمان وقف إطلاق نار شامل، ووصول المساعدات الإنسانية، والإفراج عن جميع الأسرى، وتبادل الأسرى الفلسطينيين. كما رحّب ببيانات الشركاء الدوليين، مؤكدًا الحاجة الملحة إلى وصول إنساني آمن ودون عوائق. وأشاد الوزراء بالمؤتمر الدولي رفيع المستوى الناجح بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وحل الدولتين، الذي شاركت في رئاسته المملكة العربية السعودية وفرنسا في الأمم المتحدة في الفترة من 28 إلى 30 يوليو 2025م وفي 22 سبتمبر 2025م، حيث أكد المؤتمر على دعمه لإنهاء الحرب

في غزة وأن على حماس إنهاء حكمها للقطاع وتسليم أسلحتها للسلطة الفلسطينية بمشاركة ودعم دوليين، بما يتماشى مع هدف الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة. كما أعاد المؤتمر التأكيد على دعمه للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين، وتوحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية مُصلحة ومُمكَّنة، وضمان الاستقرار والأمن لجميع دول المنطقة.

ودعم الوزراء جهود التحالف العالمي من أجل تنفيذ حل الدولتين، الذي شاركت في رئاسته المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي والنرويج كآلية متابعة للمؤتمر الدولي رفيع المستوى، ولا سيما لتحديد جدول زمني لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ودعوا جميع الدول الساعية إلى السلام إلى الانضمام إلى هذه المبادرة.

واتفق المجلس المشترك على ضرورة معالجة الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجهها السلطة الفلسطينية لدعم حل الدولتين. ودعا إسرائيل إلى التعاون مع السلطة الفلسطينية والإفراج عن عائدات المقاصة المحتجزة. وأكد المجلس المشترك أهمية التنسيق المشترك بشأن المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مجموعة المانحين لفلسطين وائتلاف الطوارئ من أجل الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية الذي أطلقته فرنسا والمملكة العربية السعودية والنرويج وإسبانيا. وأشاد المجلس بالدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي والبالغ 1.6 مليار يورو، بالإضافة إلى الدعم المالي المقدم من مجلس التعاون لتلبية الاحتياجات المالية العاجلة للسلطة الفلسطينية، كأمر بالغ الأهمية، ودعا إلى المزيد من المشاركة في هذا المجال من قبل الجهات المعنية الإقليمية والدولية.

وأكد المجلس المشترك على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني الراهن في القدس ومقدساتها، مؤكدًا الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في هذا الصدد، ومؤيدًا لعمل لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب. وأعرب عن قلقه إزاء الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك توسيع المستوطنات غير الشرعية، وعنف المستوطنين، بما في ذلك ضد الطوائف المسيحية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة، وتزايد الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، مما يقوض حل الدولتين ويفاقم التوترات.

وأكد المجلس المشترك التزامه بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية.

واستذكر الوزراء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدةES-11/1 ، الذي "يستنكر بأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، انتهاكًا للمادة 2 (4) من الميثاق"، و"يطالب الاتحاد الروسي بالسحب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دوليًا". وتماشيًا مع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-11/1 و ES-11/2وES-11/4وES-11/6، أكد المجلس على ضرورة التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد مجددًا التزامنا بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليًا، بما في ذلك مياهها الإقليمية.

وأشاد المجلس المشترك بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها المملكة العربية السعودية لاستضافة المحادثات بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، وكذلك بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لإنهاء الحرب في أوكرانيا، كجهد نحو محادثات سلام مباشرة مستقبلية، مؤكدًا أهمية هذه الجهود في دعم المبادرات السياسية الرامية إلى التسوية. وأكد المجلس دعمه للجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب، ودعا إلى الالتزام بوقف إطلاق نار كامل وغير مشروط، وصولًا إلى سلام عادل ودائم في نهاية المطاف.

أعرب المجلس المشترك عن قلقه العميق إزاء سلسلة الانتهاكات المتعمدة للمجال الجوي السيادي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من قبل طائرات بدون طيار وطائرات عسكرية، بما في ذلك التوغلات الأخيرة في المجال الجوي في بولندا ورومانيا وإستونيا في سبتمبر 2025م، مما يمثل تصعيدًا خطيرًا يهدد أمن المدنيين في الاتحاد الأوروبي والاستقرار الإقليمي والسلام الدولي.

وأعرب المجلس المشترك عن أسفه لأن هذه الحرب المطولة تُسبب معاناة إنسانية هائلة وتُفاقم الهشاشة القائمة في الاقتصاد العالمي. كما أدان الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأكد مجددًا الدعوة إلى استكمال تبادل أسرى الحرب، وعودة جميع المعتقلين والمدنيين الذين نُقلوا

ورُحّلوا قسرًا من أوكرانيا وداخلها، بمن فيهم الأطفال الذين رُحّلوا قسرًا. وأشاد الوزراء بجهود المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة قطر في التوسط في تبادل أسرى الحرب، ودورها البناء، بما في ذلك في تأمين عودة الأطفال الذين رُحّلوا قسرًا وتقديم الدعم الإنساني. كما التزم الوزراء بحشد الدعم للمسارات المؤدية إلى إطار عمل لسلام شامل وعادل ودائم، قائم على القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وأعرب المجلس المشترك عن قلقه إزاء تدهور الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، وأكد التزامه بالحلول الإنسانية بما يتماشى مع القانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وبما يحترم حقوق الإنسان. كما أعرب عن التزامه بمواصلة دعم أوكرانيا من خلال تنسيق أوثق مع الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية. وشجع دول مجلس التعاون والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على استكشاف إمكانيات دعم أوكرانيا.

سيواصل المجلس المشترك متابعة مسألة الحدود البحرية بين الكويت والعراق عن كثب، مؤكدًا أن حل القضايا العالقة المتبقية بين البلدين الجارين وفقًا للقانون الدولي سيسهم إيجابًا في الاستقرار والتعاون الإقليمي. كما أكد على أهمية التزام العراق بسيادة الكويت وسلامة أراضيها وجزرها ومرتفعات المد والجزر، واحترام الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833، داعيًا إلى ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والعراق بشكل كامل بعد العلامة 162، وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، وقواعد ومبادئ القانون الدولي. وأكد على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقية الكويت والعراق لعام 2012م بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله، الموقعة في 29 أبريل 2012م، ودخلت حيز النفاذ في 5 ديسمبر 2013م، والمودعة لدى الأمم المتحدة بشكل مشترك في 18 ديسمبر 2013م، ودعا إلى استئناف اجتماعات اللجنة المشتركة لتنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله.

رحّب المجلس المشترك باعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2792، الذي تضمن قرار تعيين ممثل رفيع المستوى، مؤكدًا مسؤولية المجلس في ضمان التنفيذ الكامل لجميع ولاياته وضمان العدالة والمساءلة. وأكد المجلس مجددًا الدور المحوري للأمم المتحدة في تعزيز ودعم وتسهيل الجهود المتعلقة بإعادة أو عودة

جميع الكويتيين ورعايا الدول الأخرى أو رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك الأرشيف الوطني، ودعا العراق إلى تحقيق تقدم ملموس نحو حل هذه المسائل.

أكد المجلس المشترك على أهمية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

لاحظ المجلس المشترك إعادة فرض العقوبات والقيود النووية التي رُفعت سابقًا من قِبل الأمم المتحدة على إيران. ولم تُسفر الجهود الدبلوماسية المكثفة مع إيران، بما في ذلك خلال أسبوع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى، التي بذلتها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، والممثل الأعلى/نائب الرئيس، والعديد من الشركاء الدوليين، عن تهيئة الظروف لتمديد محتمل لقرار مجلس الأمن رقم 2231. ويؤكد المجلس المشترك أن إعادة فرض العقوبات لا تعني نهاية الدبلوماسية مع إيران. وموقف المجلس هو أن الجهود السياسية والدبلوماسية وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى حل دائم للقضية النووية الإيرانية. وأشاد المجلس بالدور الإيجابي لسلطنة عُمان في تسهيل الحوار بين الأطراف المعنية، وكذلك بالجهود الأوروبية المتواصلة، بما في ذلك جهود الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية بالاتحاد الأوروبي /نائبة رئيس المفوضية الأوروبية.

أكد المجلس المشترك على أهمية استئناف التعاون الكامل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعا إيران إلى العودة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب الضمانات الملزمة قانونًا، وبالتالي بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.

دعا المجلس المشترك إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والذي يُشكل انتهاكًا لسيادة الإمارات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويُعرب المجلس المشترك عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في حل النزاع بين الإمارات وإيران على الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وأكد المجلس دعمه للتسوية السلمية لهذا النزاع من خلال المفاوضات الثنائية أو إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية وفقًا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

دعا الوزراء إيران إلى السعي لتهدئة التوتر الإقليمي. وشدد المجلس المشترك على أهمية ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، ووقف انتشار الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وأي تقنيات تُهدد أمن منطقتينا وخارجهما، وتُقوّض الأمن والسلم الدوليين، في انتهاك لاتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويُعرب الوزراء عن اهتمامهم المشترك بإجراء حوار وثيق بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون حول هذه القضايا.

أكد المجلس المشترك دعمه لعملية سياسية شاملة بقيادة يمنية برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى حل دبلوماسي مستدام وشامل للنزاع في اليمن. وأشاد بالجهود المستمرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والمبعوث الخاص للأمم المتحدة، وكذلك الاتصالات الجارية مع جميع الأطراف اليمنية، لإحياء العملية السياسية والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة. ودعا المجلس المشترك الحوثيين إلى المشاركة الفعالة في محادثات السلام لإنهاء الأزمة، ووقف تهديداتهم وهجماتهم في البحر الأحمر وضمان المرور الآمن للسفن والبحارة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع العاملين في المجال الإنساني المحتجزين تعسفيًا.

وأعرب المجلس المشترك عن قلقه العميق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، وأكد مجددًا على أهمية الاستجابة الإنسانية المبدئية، وشدد على ضرورة الحفاظ على المساحة الإنسانية وضمان حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، والبنى التحتية المدنية في جميع أنحاء اليمن. وأكد على أهمية تضافر جهود دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي لحشد المساعدات الإنسانية والتنموية، بما يُمكّن الحكومة اليمنية من الوفاء بالتزاماتها، واستعادة الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز دور البنك المركزي اليمني. وأشار الوزراء إلى إعلان المملكة العربية السعودية في سبتمبر 2025م عن تقديم 368 مليون دولار كمساعدات جديدة لليمن من خلال البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وأكثر من 300 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي من الدعم المستمر لليمن وشعبه. وأكد الوزراء على الحاجة الملحة لبناء القدرة الاقتصادية على الصمود وخلق فرص عمل لليمنيين. وتحقيقًا لهذه الغاية، يلتزم الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون بتطوير شراكات أعمق وتحديد فرص التعاون الثلاثي بما يعود بالنفع على اليمن.

شدد المجلس المشترك على أهمية حماية المجال الجوي الإقليمي والأمن البحري والممرات المائية، والتصدي للأنشطة التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، بما في ذلك الهجمات على السفن التجارية، وتهديدات الملاحة، والضربات على المنشآت النفطية أو إلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية في البحر الأحمر. كما أعرب المجلس المشترك عن تقديره للعملية الدفاعية الأوروبية "يونافور أسبيدس" و"يونافور أتلانتا"، والقوات البحرية الدولية المشتركة، بهدف حماية حرية الملاحة والأمن البحري في المياه الدولية في البحر الأحمر وما وراءه.

أكد المجلس المشترك أهمية احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها، ورفض التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، وشدد على أن أمن سوريا واستقرارها أساسيان لاستقرار المنطقة. وأدان جميع أعمال العنف التي تهدف إلى زعزعة استقرارها. ورحب بخارطة الطريق السورية لحل الأزمة في محافظة السويداء، مشيدًا بالجهود التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد. وأكد دعمه للخطوات التي اتخذتها سوريا لتعزيز أمنها وحماية سلامة أراضيها، والمساهمة في بناء مؤسسات الدولة وترسيخ سيادة القانون، بما يحقق تطلعات جميع مكونات الشعب السوري إلى مستقبل مستقر ومزدهر.

أكد المجلس المشترك على ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن لبنان، وخاصة القرار 1701، وكذلك اتفاق الطائف، من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين، وحماية وحدة أراضي لبنان، وضمان ممارسة الحكومة اللبنانية لسلطتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية.

وأكد المجلس المشترك التزامه بدعم أمن لبنان واستقراره، وضرورة الحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه. وأشاد بالخطة التي اعتمدتها الحكومة اللبنانية، ودعا إلى تنفيذها بالكامل. ولتمكين الجيش اللبناني من القيام بمسؤولياته كاملةً، أكد المجلس على أهمية زيادة الدعم الجماعي له. كما أكد المجلس المشترك على دور بعثة المراقبة الدولية للأمم المتحدة (اليونيفيل) في تحقيق الاستقرار، وأهمية تعاون اليونيفيل مع الجيش اللبناني من أجل استقرار لبنان والمنطقة. وأعرب المجلس المشترك عن دعمه لجهود الحكومة اللبنانية في الإصلاح وبناء الدولة. كما جدد دعمه للبنان في مسيرته نحو استعادة الأمن والاستقرار، وضمان احتكار الدولة للسلاح.

اتفق وزراء مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على عقد الاجتماع الثلاثين للمجلس الوزاري المشترك في بروكسل.